بعدم الاستدلال لا بوجوب انا كان لم يحصل ذلك فاذا حصل بشغله بغيره ان يعضع ذلك الاجماع على عصيانه
مانع ولعل سببه ان التقليد عرضة لعروض التردد بورود شبهة خلاف الاستدلال فان فيه جهتة **قوله**
وهذا اى الثانى من قسمى التردد هو المعتبر فى تفسير التقليد **قوله** فى الايمان وغيره متعلق بالاكتفاء **قوله**
لقول بعضهم اى كالاستاذ ابى بكر بن فورك واتباع الحرمين فى اللمع **قوله** وانها ليست عينه كما انها ليست
غيره انما يتم ذلك اذا اريد بسوى معنى غيره فى قولنا ليست غيره وهو الغيرية بالمعنى الاصطلاحى فان الغيرية
اصطلاحا كون الموجودين بحيث يتصور وجود احدهما مع عدم الاخر اى انه يمكن الانفكاك بينهما واما اذا اريد
بسوى الغيرية بالمعنى اللغوى فيشمل زيادة بعضها وصفاته **قوله** اى بعرض له التغير كما انما مرابى على
الوجه الذى بيناه من ان التشاهد تغير الحركة بطريان السكون وتغير الظلمة بطريان الضوء والعكس وليس
المراد ان منحصر فى تغير المشاهدة فان من اجزاء العالم ما لا نشاهده كما فى باطن الارض وفوق السموات
فلا يحكم بالتغير فيه مستندا الى دليل العقل **قوله** لانه وجد بعد ان لم يكن ليس واما بالدلالة على حدوث المتغير
بل على حدوث تغيره ونستدل تقرير دليل الحدوث مما اشتهر ان يقال العالم اعيان واعراض فالاعراض بعضها
حدوث بعضها بالمشاهدة فى الاكسير كانقلاب النطفة علقة ثم مضغة ثم لحما ودما وما فى الاعيان من
حركة بعد السكون والضوء بعد الظلمة وشاهد ايضا هو من احوال الاقلاك والعناصر والحيوان والنبات
والمعادن وبعضها بالدليل وهو طريان العدم فان العدم ينافى القدم كما سيأتى بيانه فى الكلام على
البقاء واما الاعيان فلانها لا تخلو عن الحوادث وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث اما الصغرى فلانها لا تخلو عن
الحركة والسكون وهما حادثان كما عرفت واما الكبرى فلان ما لا يخلو عن الحوادث لو ثبت فى الازل لزم
ثبوت الحادث فى الازل وهو محال وملزوم المحال محال فثبت ان العالم حادث **قوله** كالحركة زيد وسكونه
اى فانه متعلق الارادتين معا لا ايجادهما فى وقت واحد وهو مستحيل لجوازهما عقلا اى كل منهما ممكن فى نفسه
وكذا تعلق الارادة بكل منهما اذ لا تضاد بين الارادتين بل بين المرادين والمعنى لا يلزم من جوازهما محال **قوله**
لاشتباه بفتح الباء المشددة اى بد لا بغيره وهو تصحيح المعنى وان كان الشاهد علمه بتركيب المعنى اذ ليس فيه
ما يقتضى صحة تفريع العلتين معا انما المتجه بحسب التركيب لتعذر الثانية فقط والذى يحق فى الحل
ان يقال لاشتباه بفتح الباء المشددة بغيره ويلزم من ذلك انه لا يشبه غيره به وهو تنبيه على معنى على التوأم
وهذا معنى الاوحد يقول امام الحرمين فى الارشاد الواحد هو معناه المتوحد المتعالى عن الانقسام وقيل
معناه الذى لا مثل له وهذا ليس خلافا فى الحقيقة انما هو اختصار من بعض على احد المعنيين ودون نفى
ما هو **قوله** والثبات ليس داخلا فى مفهوم صفة القدم اعنى الازلية ولكنه لازم له لان ما ثبت قدمه
استحال عدمه وانما هو مفهوم صفة البقاء وهى الابدية وقوله اذ لو دان فلا شك احتاج الى محدث تعلق
عن ذلك اشارة الى الدليل وليس من تمام الدليل اذ تمامه ان يقال واحتاج محدثه الى محدث وتسلسل
والتسلسل محال فالحدوث المستلزم له محال وسيشير الى استحالة التسلسل برهان التطبيق مثلا **قوله** فان

المحققون

١٢٦

المحققون فى شرح المواقف اى من الفرق الاسلامية وغيرهم وفى اطلاق المحققين على غير الفرقة الاسلامية
ولو تغليبا تسامح **قوله** وقال كثيرا من المتكلمين من اصحابنا والمعتزلة **قوله** ليست معلومة الان
كالخلاف فى الوقوع وقوله واختلفوا ان يبقى علمها لاهم كالخلاف فى الجواز العقلى ولم يرجح المؤلف واحدا منهما
قال البلقينى والصحيح انه لا سبيل للعقول الى ذلك **قوله** اما مركب وهو الجسم المؤلف التركيب بمقتضى الجسم
بين الاسم جزئين وان مجموعهما لا دليل على واحد منهما مذهب الاشاعرة **قوله** الشامل كما يرد عليه ان من العالم
ما لا نشاهده كما قدمناه فالاشارة الى العالم بقوله هذا باعتبار تصوره وحضوره فى الذهن ووضعه للمشاهد
على التغليب اذ المشاهد بعضه **قوله** تعالى الاية استدلال من المصنف على حقيقة قوله فى اصول هذا
العالم وقوله ولو شاء ما اخترعه وقوله ليس كمثله شىء استدلال على التنزيه بقوله ليس بجسم ولا
جوهر ولا عرض وقوله لم يحدث باختراعه فى ذاته حادث ويدل ايضا على قوله اولا ولا يشبهه **قوله** القدر بالدم
نعت لقوله ثانيه بر على ان المراد بالقدر هنا معنى اسم المفعول واما القدر بالمعنى المصدرى وهو فى القضاء
فى عبارات مصنع العقائد بقضاء الله سبحانه عند الاشاعرة كما فى شرح المواقف وغيره هو ارادته الازلية
المتعلقة بالاشياء على ما هى عليه فيما لا يزال والقدر سبحانه ايجاده الاشياء على قدر مخصوص وتقدير معين
فى ذواتها واحوالها والفلاسفة تفسير للقضاء والقدر مخالف لهذا الا انه لا اصولهم فالقضاء عندهم
عبارة عن علمه تعالى بما ينبغى ان يكون عليه الوجود حتى يكون على احسن النظام واكمل الانتظام وهو
المسمى عندهم بالعناية التى هى مبدأ الفيضان الموجودات من حيث جملتها على احسن الوجوه
واكملها والقدر عندهم عبارة عن خروجها الى الوجود العينى باسبابها على الوجه الذى تقرر فى القضاء
واعلم ان مرجع القضاء الى العلم فى كلام بعض اصحابنا البشر بالمعنى الذى ذهب اليه الفلاسفة بل بمعنى ان
القضاء عبارة عن علمه بالاشياء على ما هى عليه فيما لا يزال والاشعرى ان تعلق الارادة تابع لتعلق العلم
بما تعلقت الارادة بوجوده فالعلم متعلق بوجوده فلذا رجع القضاء الى كل منهما ورجوعه الى الارادة
هو الملائم لقوله تعالى انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون فانه متى علق فى الاية كون الشىء باى وجود
تتعلق الارادة به واما المعتزلة فانهم ينكرون القضاء والقدر فى الافعال الاختيارية الصادرة من
العباد ويثبتون علمه تعالى بهذه الافعال ولا يسندون وجودها الى ذلك العلم بل الى اختيار العباد وقدرتهم
قوله اى تام شانه ان يعلم تنبيه على ان متعلقات علمه تعالى غير متناهية وكذا قوله اى تام شانه
ان يقدر عليه تنبيه على ان متعلقات قدرته تعالى لا تتناهى وان كان كلما تعلقت به بالفعل متناهيا
متعلقاتها بالقوة غير متناهية وبالفعل متناهية وفى قوله جزء بالث اشارة الى الرد على الفلاسفة **قوله**
بقاء غير مستفتح وامثاله تنبيه على ان تفسير البقاء باستمرار الوجود كما سيأتى فى الشرح ابع
المراد منه ما يراد من بقاء مستفتح الوجود لا انقضاء له بل المراد البقاء اللازم للقدم اذ القديم يستحيل
تعلقه العدم لانه لو جاز عدمه اما بنفسه او بغيره ما يضاده وكلاهما باطل اما الاول فلما ثبت انه الموجود

Copyright © King Saud University